الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية في الغردقة

«تعزيز فعالية دور القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

المشاركون الرئيسيون وقوفاً للسلام المصري وبدا من اليسار محمد عبدالله المفتاح، د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، المستشار أحمد سعيد خليل، اللواء إيهاب رأفت ممثلاً اللواء عمر حنفي وشريف جامع

جاء إفتتاح فعّاليات الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية بعنوان «تعزيز فعالية دور القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، على مدار ثلاثة أيام، في مدينة الغردقة، مصر، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وإتحاد بنوك مصر، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ليؤكد أهمية هذه المنصة السنوية لمناقشة المخاطر التي تواجهها المجتمعات، ولا سيما حيال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وشارك في الملتقى، الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والمستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس الأمناء، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، وشريف جامع المدير العام لإتحاد بنوك مصر، ومحمد عبد الله المفتاح نائب رئيس وحدة المعلومات المالية في دولة قطر، وسليمان الجبرين، السكرتير التنفيذي لـمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA FATF، (تحدث عبر تقنية الفيديو)، واللواء إيهاب رأفت ممثلاً اللواء عمرو حنفي محافظ منطقة البحر الأحمر، والعميد الدكتور موسى كرنيب قائد جهاز أمن السفارات والمؤسسات العامة، قوى الأمن الداخلي اللبناني، وبمشاركة أكثر من 260 شخصية من القطاع المصرفي والمالي ووحدات التحريات المالية العربية. وقد تحدث في أعمال الملتقى على مدار ثلاثة أيام في 13 جلسة عمل، 30 متخصصاً من الدول العربية ومنظمات ومؤسسات إقليمية ودولية.

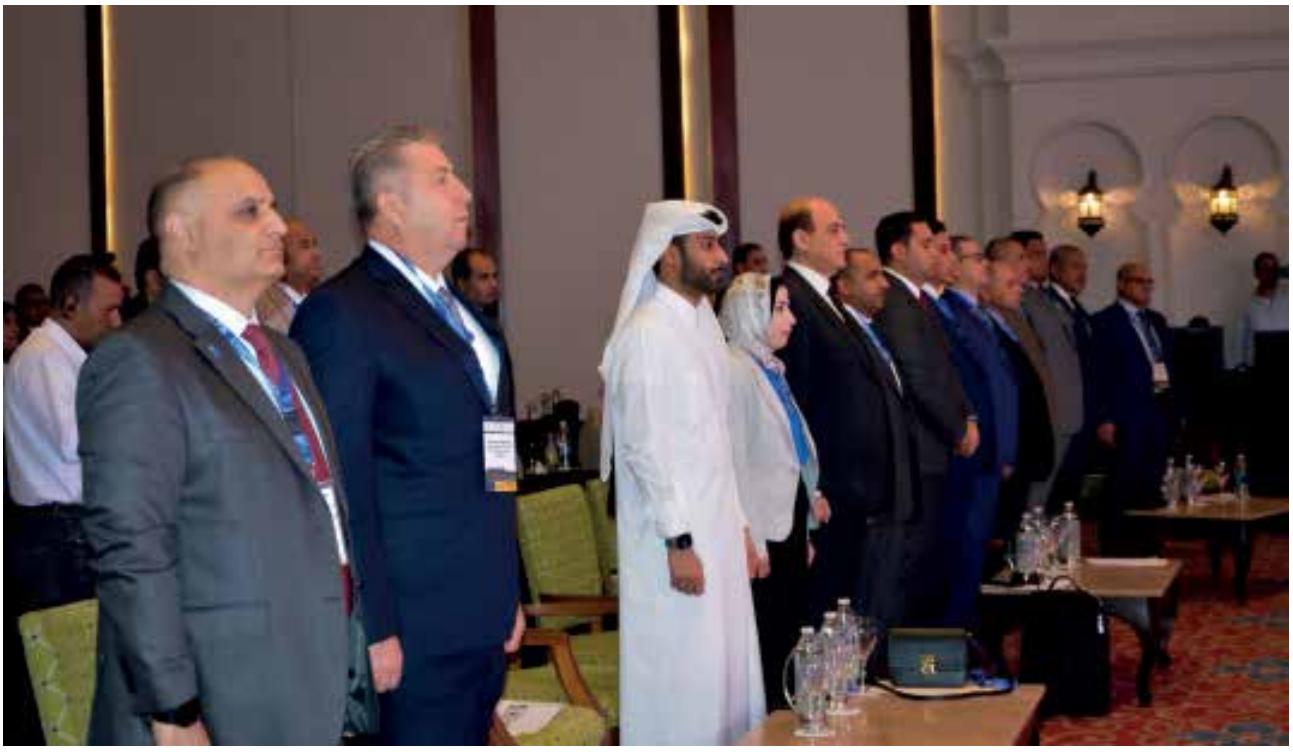

جانب من الحضور الرسمي وقوفاً للسلام المصري

د. فتوح

قال الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية «لا تزال المؤسسات المالية والمصارف الأكثر إستهدافاً لمرتكبي الجرائم، وعلى رأسهم غاسلو الأموال، الذين يسعون دوماً وبشكل حثيث إلى إجراء سلسلة من العمليات المصرفية البسيطة أو المركّبة، بهدف إخفاء مصدر المال القذر، ودمجه بالمال النظيف

شخصيات مصرفية ومالية مصرية وعربية في إفتتاح الملتقى

شخصيات رسمية رئيسية ما قبل إفتتاح الملتقى السنوي

من اليمين شريف جامع، محمد عبدالله المفتاح

من اليمين المستشار أحمد سعيد خليل، د. وسام فتوح

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

المشروع، لإعطائه صفة المشروعية. مع الإشارة إلى أن الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتطور وتتشعب وتتعقد بإستمرار، قد تتيح المزيد من الفرص لمرتكبي الجرائم المالية والجريمة المنظمة والأعمال المالية غير المشروعة، والذين يسخّرون كلّ طاقاتهم للتمكن من الولوج إلى النظم المصرفية للدول. ولكن في المقابل، فكما أن المصارف هي الأكثر إستهدافاً لتنفيذ الجرائم المالية وغسل الأموال، فهي في الوقت نفسه الوسيلة والأداة الرئيسية، وخط الدفاع الأول لمكافحة هذه الجرائم، شرط أن تمتلك المصارف الموارد والخبرة والمعرفة الكافية والعميقة بالآليات والقنوات لمكافحة عمليات غسل الاموال أو تمويل الإرهاب.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
لا تزال المؤسسات المالية والمصارف الأكثر إستهدافاً لمرتكبي الجرائم وعلى رأسهم غاسلو الأموال

علماً بأنّ هذه الآليات والقنوات ليست بسيطة وثابتة، بل متغيرة ومتطورة ومعقدة في الغالب، ولا ننسى بأنّ لدى المجرمين خبرة ومعرفة مالية ومصرفية عالية، لذلك يحتاج كشفها ومكافحتها إلى خبرات كافية ومتطوّرة من المصارف قادرة على مواجهة هذه العمليات».

وأضاف د. فتوح: «لقد إختتمت في 23 يونيو (حزيران) 2023، الجلسة العامة الثالثة لمجموعة العمل المالي FATF برئاسة راجا كومار من سنغافورة. وقد شارك في هذه المناقشات في مقر مجموعة العمل المالي في باريس مندوبون من أكثر من 190 دولة، إضافة إلى مراقبين من منظمات دولية عدة. وأعاد المشاركون التشديد على أن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار الأسلحة النووية تتطلّب إستجابة عالمية وتضافر الجهود من أجل درء المخاطر الناجمة عن الجرائم المالية المتعددة من جهة، وحماية نزاهة وسلامة القطاع المالي من جهة أخرى. لهذا السبب، من الأهمية بمكان أن تتخذ جميع البلدان المنضوية تحت مجموعة العمل المالي إجراءات جماعية متشدّدة لمواجهة هذه المخاطر .

وقد إكتسبت نتائج هذه الجلسة أهمية خاصة كونها تطرقت الى أمور متعدّدة تتعلق بإجراءات الإمتثال ومكافحة تبييض الأموال في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أوروبا، وأفريقيا الوسطى. وقد تمّت إضافة كلّ من كرواتيا، كاميرون، وفيتنام الى اللائحة الرمادية نتيجة القصور الاستراتيجي في بعض المعايير.(بالمناسبة إستطاع لبنان تجنبّ القائمة الرمادية رغم الصعاب والتحديات العديدة التي ترخي بثقلها على القطاع المصرفي).

ومن ناحية أخرى، تم إطلاع أعضاء مجموعة العمل المالي على التقدّم المحرز في العمل الجاري، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بإساءة إستخدام الجنسية والإقامة من خلال خطط الإستثمار Golden Passports/Residency وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلق بالإحتيال الإلكتروني، إستخدام التمويل الجماعي Crowd funding لتمويل الإرهاب. كما ناقشت الجلسة العامة التعزيزات المحتملة للتوصيتين 1 و 23، لجهة تزويد البلدان بتدابير قانونية أقوى لتجميد وضبط ومصادرة الممتلكات والأصول الناتجة عن أموال إجرامية غير شرعية.

أما في الدول العربية، بكلّ فخر وإعتزاز يسرني أنّ أدرج لكم الإجراءات والتطورات في هذا المجال.

الإمارات العربية المتحدة: يوضح تقرير المتابعة الصادر عن مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(MENAFATF) التقدّم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في جهودها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة رفعت تصنيف الإمارات بخصوص ثلاث توصيات من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وهي التوصيات رقم 1، 19 و29، ما يدلّ على تحسن مستوى الامتثال للإجراءات المتخذة لمكافحة الجرائم المالية. وبالنتيجة، تم تصنيف 39 توصية من إجمالي 40 توصية بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تتوافق معها بشكل كامل أو تتوافق معها إلى حد كبير. ويُعتبر هذا التقدم بارزاً، خصوصاً وأن الإمارات كان قد تم إدراجها في القائمة الرمادية التي أصدرتها مجموعة العمل المالي والتي تتضمن الدول التي تتطلب مراقبة مكثفة (منذ التقييم المتبادل لعام 2020).

وهذا يعكس تبني الإمارات الـ(risk-based approach) لتحديد وتقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (التوصية رقم 1)، وتطبيق الإجراءات المتقدمة للحذر (enhanced due diligence) في التعاملات المالية المتعلقة بالأفراد والمؤسسات المالية للدول التابعة لمجموعة العمل المالي (التوصية رقم 19)، بالإضافة إلى إنشاء وحدة معلومات مالية مستقلة (Financial Intelligence Unit) لتقديم تقارير حول المعاملات المشبوهة (التوصية رقم 29).

جانب من الحضور المصرفي المتخصِّص في الملتقى

قطر: لقد أثنت كل من مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-FATF) على جهود قطر المستمرة والقوية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم التوصُّل إلى هذا الإستنتاج بعد تقييم شامل، أظهر أن الدولة تتوافق مع التوصيات الـ 40 بشكل كامل أو إلى حد كبير. وتُعتبر هذه الخطوة مؤشراً قوياً على الإطار القانوني والمؤسسي الراسخ في قطر، وتميُّزها كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحقق مستوى الإلتزام المرتفع هذا.

علاوة على ذلك، فقد أبرز النظام المالي القطري فعالية متميّزة في مجموعة من القطاعات، تشمل تقييم المخاطر، والرقابة على القطاعات المالية وغير المالية، ومصادرة أموال الجرائم. وفي هذا الصدد، أكد بنك قطر المركزي إلتزام الدولة بمواصلة تحسين نظامها وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

المغرب: أعلنت مجموعة العمل المالي (FATF) رسمياً في شباط/فبراير 2023 عن إزالة المملكة المغربية من القائمة الرمادية التي تم إدراجها فيها في فبراير (شباط) 2021. جاء القرار بالإزالة تثميناً للتقدُّم الملحوظ الذي حققته المملكة في

حضور مصرفي ومالي مصري وعربي

تعزيز جهودها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وأشادت مجموعة العمل المالي بتحقيق المملكة لخطط العمل التي وضعتها، مما أدى إلى تحسينات كبيرة.

وبحسب المجموعة، فإن المملكة المغربية تغلبت على القصور التقنية لتحقيق إلتزاماتها وفقاً لخطة العمل حول النقائص الاستراتيجية التي حددتها المجموعة في فبراير (شباط) من الأعوام 2019 و2021.

ويأتي قرار الإزالة من القائمة بعد إلتزام المملكة المغربية بالعمل مع كل من مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) لتعزيز فعالية نظامها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يعكس الدور القيادي للمغرب في تعزيز الشفافية المالية.

الأردن: منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2021، حينما أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية عن تعهدها السياسي الرفيع للتعاون مع المجموعة المالية الدولية للعمل (FATF) ومجموعة الشرق الأوسط للعمل المالي (MENAFATF) لتقوية فاعلية نظامها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، قامت المملكة بتحقيق تقدم ملحوظ في تعزيز نظامها المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال تنفيذ عمليات تفتيش للكيانات المطلوب الإبلاغ عنها. بالإضافة إلى متابعة التحقيقات حول غسل الأموال وتوجيه الإتهامات بالجرائم، وإجراء أنشطة للتوعية حيال الإلتزامات المتعلقة بإجراءات الحظر المالي ونقل الأموال.

من الضروري أن تواصل المملكة جهودها لتنفيذ خطة العمل الخاصة بها لمعالجة القصور الاستراتيجي، مما يشمل: (1) إنهاء ونشر تقييمات المخاطر المرتبطة بالأشخاص القانونيين والأصول الرقمية؛ (2) تطبيق عقوبات فعّالة ومناسبة ورادعة لحالات عدم الإمتثال؛ (3) إدخال آلية للعقوبات للمخالفات المتعلقة بإلتزامات الشفافية للأشخاص القانونيين؛ (4) فرض عقوبات فعّالة ومناسبة ورادعة في حالات غسل الأموال؛ و(5) تقديم أدلة على تصحيح القصور في إجراءات الحظر المالي ونقل الأموال.

لبنان: أبرز التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) الإلتزام الجزئي للبنان بمجالات عدة، تشمل مكافحة غسل الأموال، توفير الشفافية بخصوص ملكية الشركات، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في ما يتعلق بتجميد الأصول ومصادرتها. رغم ذلك، أظهرت النتائج أن لبنان على حافة الإنزلاق نحو القائمة الرمادية.

من أجل التغلب على هذه التحديات، سيتعين على لبنان إتخاذ

إجـراءات تصحيحيـة لعلاج النواقص المحددة، وعرض تقرير تقدم (Progress Report) علـى MENAFATF فـي العـام 2024. والإستجابة الملائمة من لبنان قد تُحدّد مستقبل سـمعة البلد المالية على الصعيد الدولي وقدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية».

وخلص د. وسـام فتوح إلى القول: «لا يزال إتحاد المصارف العربية يُولي موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية بالغة، حيث يُخصّص حيّـزاً مهماً من نشـاطاته للإضاءة على هذه الآفة الخطيرة، ويقوم في إطار التعاون القائم بينه وبين المؤسسـات الإقليميـة والدولية المعنية، بعقد المنتديات والمؤتمرات والملتقيات. والهدف الرئيسـي من هذه النشاطات والفعاليات هو تبيان التطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعرّف على القواعـد الدولية الجديدة في هذا المجال. ونحرص على التعاون القائـم بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك التعاون مع المؤسسـات الأمنيـة العربيـة بهـدف حمايـة القطـاع المصرفـي العربـي والحفاظ على العلاقات بين المصارف العربيـة والمصارف المراسلة».

المستشار أحمد سعيد خليل

بدوره أوضح المستشـار أحمد سعيد خليل، رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب «أن هذا الملتقى يشكل إحدى صور الحوار المستمر وتبادل الخبرات بين القطاعين العام والخاص، بما يُسهم في تعزيز فعّالية نظم مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك في ضوء كون تلك الجرائم من أكبر التهديدات على سـلامة وإسـتقرار النظام المالي للدول، وما لذلك من

المستشار أحمد سعيد خليل

تأثيرات سلبية على إقتصاداتها».

وأكـد خليل «أهميـة ومحوريـة دور القطاع الخاص في منع ومكافحة جرائم غسـل الأموال وتمويل الإرهاب، مع إلقاء الضوء على أهمية إقامة شـراكات فعّالة بينه وبين القطاع العام والمجتمع المدني، كون ذلك من المحاور الرئيسة لمجابهة تلك الجرائم، وهـو الأمر الذي تؤكده مجموعة العمل المالي، حيث تنـص المعايير الدولية على ضرورة التنسيق والتعاون على المستوى الوطني، وتعزيز الشـراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، وذلك في ضوء كونهم شركاء رئيسيين في ضمان نزاهة النظام المالي».

وقال المستشـار خليل إنه «في إطار المعايير الدولية الصادرة

حضور مصرفي لافت خلال إفتتاح الملتقى

مشاركون مصرفيون متخصِّصون في شؤون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عن مجموعة العمل المالي المنظمة للمتطلبات الأساسية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ما يخص المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، كونها خط الدفاع الأول للتصدّي لتلك الجرائم ومكافحتها، فقد قامت مصر بإنشاء مجموعة من اللجان لضمان التواصل المستمر بين كافة الأطراف الوطنية الفاعلة في عملية المكافحة، ومنها اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ بالإضافة إلى قيام قانون مكافحة غسل الأموال بتحديد إلتزامات المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يشمل تعيين مسؤول إلتزام بالمؤسسات المالية وأصحاب

المستشار أحمد سعيد خليل:
لا بُد من تكاتف كافة الأطراف الفاعلة لحماية النظام المالي

المهن والأعمال غير المالية للتواصل معه مباشرة من قبل الجهات الوطنية المعنية، وذلك بما يضمن الوقوف على الأنماط المتبعة لإرتكاب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كذلك أحدث الطرق والأساليب لتمرير الأموال وإخفاء مصادرها غير المشروعة، بما يُسهم في حماية النظام المالي والإقتصادي في الدولة، ويُعزز من جهود جهات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق في تتبع المتحصلات وتجميدها ومصادرتها».

وأشار خليل إلى أنه «في إطار تأكيد المعايير الدولية، ضرورة وجود فهم واضح وموحد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى مؤسسات الدولة المختلفة؛ فقد قامت مصر بإعداد التقييم الوطني للمخاطر وتحديثه بالإعتماد على نظم تكنولوجية حديثة، وذلك بغرض تحديد وتحليل وتقييم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونقاط الضعف والعواقب ذات الصلة بالقطاعات

المختلفة، إلى جانب إعداد المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية، وذلك بما يهدف إلى حماية القطاعات المالية وغير المالية في الدولة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، من خلال تطبيق منهج قائم على المخاطر، وبما يحقق الإستقرار المالي الذي ينعكس إيجابياً على دعم الإقتصاد المصري كما يساعد على تحقيق أهداف التنمية».

ولفت المستشار خليل إلى أنه «مع التطوُّر المستمر لأنماط إرتكاب الجرائم، ولجوء العديد من المجرمين إلى إخفاء هوياتهم وإستخدام أشخاص آخرين شرعيين كواجهة لأعمالهم، سواء على مستوى التعاملات الفردية أو التجارية، فقد أولت مجموعة العمل المالي أهمية خاصة للتعرُّف على هوية المستفيد الحقيقي من كافة الأشخاص الإعتبارية العامة داخل الدولة، مع وضع إلزام على كافة المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بالتعرف على هوية المستفيد الحقيقي من كافة العملاء. وفي هذا الإطار، فقد حرصت الدولة المصرية على إنشاء منظومة متكاملة للتعرف على هوية المستفيدين الحقيقيين».

وختم المستشار أحمد سعيد خليل داعياً إلى «المشاركة الفعّالة بهذا الملتقى المهم، وعرض كافة الإشكاليات العملية التي يواجهها مدراء الالتزام عند تنفيذهم لمتطلبات مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبحث سبل تخطي تلك الإشكاليات»، مؤكداً «حرص الوحدة على توفير الدعم التام في هذا الشأن».

جامع

وقال شريف جامع، المدير العام لإتحاد بنوك مصر: «إن تعزيز الشراكات في ما بين القطاعين العام والخاص ووحدات التحريات المالية والهيئات التنظيمية والرقابية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخصوصاً في مجال تبادل المعلومات والبيانات في إطار القانون والتعليمات الرقابية، يُعدُّ عنصراً أساسياً لمكافحة الجرائم المالية الآخذة في التطور والنمو»، مشيراً إلى «أن الحوار مع القطاع الخاص، يُعتبر مهماً لضمان إنتشار وتطبيق المعايير الدولية والإلتزام بها بفاعلية، كذلك للتعرُّف على التحدّيات التي تُواجه القطاع الخاص في هذا المجال وطرح الحلول المناسبة للتغلُّب عليها، حيث يُعتبر القطاع الخاص شريكاً أساسياً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن التغذية العكسية

شريف جامع المدير العام لإتحاد بنوك مصر

لتبادل المعلومات والبيانات بين القطاعين العام والخاص تتطلّب وجود أطر قانونية وتشغيلية، بالإضافة إلى آلية تضمن تدفق تلك المعلومات لتحقيق الهدف المرجو منها، وهو تعزيز سلامة وكفاءة النظم المالية والمصرفية وحمايتها من المخاطر التي تُهدّد أمنها وسلامتها».

المدير العام لإتحاد بنوك مصر
شريف جامع:
التوجُّه نحو التمويل المستدام يُعدُّ من أولويات القطاع المصرفي

ودعا جامع المؤسسات المالية في كافة أقطار الوطن العربي، إلى «أهمية التشاور وتبادل الخبرات فيما بينها حول التجارب المختلفة وأفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال في ضوء حماية البيانات ومتطلبات السرية من أجل المساهمة في خلق مناخ عام، يؤهل الأجهزة المصرفية العربية للتفاعل مع الأسواق العالمية، والتوافق مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال»، لافتاً إلى «أن التقييم الوطني للمخاطر من الأمور الهامة التي تتطلبها المعايير الدولية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار فعّال من التعاون والتنسيق الوطني بين كافة الجهات المعنية، وبإستخدام نطاق واسع من مصادر المعلومات الموثوقة. وقد قامت دول عربية عدّة بإعداد التقييم الوطني للمخاطر الذي ساعدها على تقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تُواجهها، وإتخاذ الإجراءات اللازمة للحدّ من مخاطرها، وندعو دولنا العربية إلى إتخاذ الإجراءات التنفيذية لتحديث التقييم الوطني للمخاطر بصورة مستمرة لخفض مخاطر هاتين الظاهرتين».

وأشار جامع إلى «أهمية نظم الرقابة الداخلية بمصارفنا العربية

اللواء د. إيهاب رأفت ممثلاً اللواء عمرو حنفي

لضمان الإلتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكونها خط الدفاع الأول لحماية الأسواق العربية من أضرار تلك العمليات، وخصوصاً في ظل التطوُّرات المتلاحقة في التكنولوجيا المالية الحديثة وتطبيقاتها. وفي إطار تعزيز التدابير الوقائية من قبل المؤسسات المالية العربية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتعيّن عليها تطوير نظم وأساليب التعرف على هوية المستفيد الحقيقي لمنع إساءة إستغلال الأشخاص الإعتبارية في التهرُّب من تطبيق العقوبات المالية، كما يتعيّن عليها تحديث سيناريوهات أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنظم الآلية، وتطوير بعض تقارير العمليات غير العادية وتحديث النظام الآلي الخاص بإدارة أنظمة الحظر. كما أن البنوك مدعوة إلى تبني منهج الرقابة القائم على المخاطر في تطبيقها لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يُحصّن البيئة المصرفية العربية من مخاطر تمرير العمليات المشبوهة كهدف إستراتيجي لدعم الإستقرار المالي والإجتماعي في المنطقة العربية، ويدعم الثقة في النظام المصرفي العربي».

وخلص جامع إلى «أن التوجُّه نحو التمويل المستدام، يُعدُّ من أولويات القطاع المصرفي، وهو يُعزّز الإلتزام بدعم التوجه الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لبناء وزيادة القدرات على مواجهة التحديات البيئية والإجتماعية. علماً أن التمويل المستدام يُسهم في دعم الإستقرار المالي والمصرفي. وفي هذا السياق، أصبح لزاماً على مسؤولي الإلتزام بالمصارف العربية أن يكونوا على دراية ببرامج وآليات التمويل الأخضر والتمويل المستدام، لتحديث سياسات الإلتزام لتشمل الجوانب البيئية والإجتماعية ESG Framework وبرامج التمويل الأخضر Green Finance».

اللواء رأفت ممثلاً اللواء حنفي

وأكد اللواء إيهاب رأفت ممثلاً اللواء عمرو حنفي محافظ منطقة البحر الأحمر، «أهمية الملتقى الذي يناقش عدداً من المحاور والتحديات المصرفية والمالية ذات الأهمية الكبرى كالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، والشراكة بين السلطات الرقابية والقطاع المالي وسبل حماية البيانات ومتطلبات السرية، كذلك مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب على القطاع المالي،

جانب من المصرفيين المتخصِّصين في شؤون الإلتزام في المصارف العربية

محمد عبد الله المفتاح نائب رئيس وحدة المعلومات المالية في دولة قطر

كما يناقش الخدمات الرقمية لإتحاد المصارف العربية المتعلقة بقوانين مكافحة غسل الاموال، كذلك تبادل التجارب العربية في تعزيز الشراكات بين الجهات المعنية. ويتناول أيضاً إستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليل أنماط غسل الأموال، وقضايا محاور عدة أخرى ذات تخصصات بالغة الدقة والاهمية في القطاعات المالية والمصرفية والإقتصادية عموماً».

وختم اللواء رأفت ممثلاً اللواء حنفي: «إن هذه الملتقيات تتصاعد أهميتها في الوطن العربي، ولا سيما أنها تمثل حائط صد منيعاً، ولها بُعد قومي وإستراتيجي في ظل إعتماد المنظمات الإرهابية على التكنولوجيا الحديثة، والتحويلات المالية الملتوية في السيطرة على عقول الشباب والباحثين عن الثراء السريع. ومثل هذه الملتقيات وما يقدمه الخبراء من خبرات وتوصيات يعمل على تجفيف مصادر التمويل غير الشرعية، كما يُعظّم من العملية الإقتصادية والقيمة المصرفية لدول الوطن العربي».

المفتاح

وقال محمد عبد الله المفتاح، نائب رئيس وحدة المعلومات المالية، دولة قطر: «إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تشكل علاقة تعاون وتفاهم بين الجميع، تهدف إلى تحقيق القاعدة المشتركة، وتحسن جودة الخدمات، وتعزيز التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، لذلك يُعدّ هذا الملتقى، فرصة مهمة لتبادل الخبرات والمعلومات، والتجارب المتعلّقة، والشراكة بين القطاعين. نحن نثق بأن هذا الملتقى سيكون منصّة مثالية للتعاون على أفضل الممارسات والتجارب في هذا المجال، وتبادل الخبرات والمعرفة بين المشاركين من مختلف الدول والقطاعات، وهو فرصة بغية إيجاد الحلول المبتكرة، للتحدّيات التي تواجه هذه الشراكة في الوقت الراهن».

أضاف المفتاح: «في هذا السياق، لقد إنتهت عملية تقييم دولة قطر، في إطار الجولة الرابعة لمجموعة العمل المالي، منذ أشهر عدة، وهي عملية إستغرقت سنوات عدة، نتيجة ظروف جائحة كورونا، التي عصفت في العالم أجمع في بداية العام 2020. وقد كشفت عملية التقييم عن كثير من الجوانب الإيجابية، والتي وُفّقت دولة قطر في بنائها، وأن دولة قطر لطالما أكدت في المحافل الدولية والإقليمية عن تمسكها بالمبادىء التي تقرّرها المعايير الدولية، في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كذلك لتشجيع

حضور مصرفي ومالي متخصِّص في مجال مكافحة غسل الأموال

سليمان بن رشيد الجبرين السكريتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) (عبر الفيديو)

غيرها من الدول، والإقتداء بها في هذا المجال، إذ إنه المجال الوحيد، الذي نستطيع من خلاله تحقيق الأهداف التي نسعى إليها جميعاً في التصدّي للجرائم المالية وخصوصاً جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وختم المفتاح: «لذلك، نقدّم دعمنا في هذا الملتقى للجهود الدولية، لمكافحة الجريمة المالية، بعدما تكلّلت جهودنا في قطر، بنجاح عملية التقييم، سواء على المستوى الفني، أو على مستوى الفعالية، حيث حققنا مستوى أساسياً من الفعالية»، مبدياً إستعداد وحدة المعلومات المالية، في دولة قطر، لـ «مشاركة خبراتنا مع غيرنا من الدول والجهات لنقل دروس الإستفادة، ومعالجة التحدّيات العملية التي تواجهنا جميعاً».

الجبرين

بدوره قال سليمان بن رشيد الجبرين، السكريتر التنفيذي، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF (عبر تقنية الفيديو): «يُعتبر القطاع الخاص في حالة مستمرة من التقدم والتطوّر والنمو، وفي كثير من الأحيان تعجز القوانين والتشريعات عن مواكبة هذا التطور. وهذا يترك الباب مفتوحاً للمجرمين لتطوير أساليب جديدة، لغسل عائداتهم الجرمية، وجمع الأموال لتمويل أنشطة الإرهاب. فللقطاع الخاص دور حيوي وفعّال لكشف وعدم إساءة إستخدام النظام المالي، لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديد سبل وكيفية التعاون معها في صورة مناسبة، نظراً إلى المخاطر التي قد تنجم عنها».

أضاف الجبرين: «بالرجوع إلى توصيات مجموعة العمل المالي، تتطلّب هذه التوصيات مواجهة المخاطر وتحديدها وتقييمها، لإتخاذ الإجراءات المناسبة بغية خفضها، منها على سبيل المثال، تتبع العملاء، والمنتجات المختلفة، والخدمات المنتجة من المؤسسات المالية. كذلك المناطق الجغرافية المختلفة على مستوى المخاطر في كل منطقة. كذلك يجب تجديد المعلومات الضرورية للمؤسسات المالية والتي تسمح لها بالتعرّف على النشاط والمسبّب الحقيقي لكثير من الجرائم المالية. وبعد التعرُّف على المخاطر التي قد تتعرّض لها مؤسسات القطاع الخاص، يجب إتباع المنهج القائم على المخاطر للتعامل مع هذه المخاطرالتي ترتبط بكل مكوّن من المكوّنات بما يتناسب مع المخاطر التي يُمثلها».

وختم الجبرين قائلاً: «سنتطرّق في هذا الملتقى من خلال الجلسات المختلفة، إلى العديد من الجوانب المهمة، في تعزيز فعالية القطاع الخاص، والقطاع المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما سيتطرّق العديد من الدول، خلال هذا الملتقى إلى واقع الحالات العملية في هذا الشأن، وما هو المطلوب حيال أبرز التحديات بغية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

لقطات من الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية في الغردقة

الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية في الغردقة يكرِّم المصارف المشاركة